علم الاجتماع الإسلامي وتحديات الحداثة

Islamic Sociology and the Challenges of Modernity

جمال فرفار[1] *، حلوز جيلالي [2]

[1] جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر dj.farfar@univ-mascara.dz

[2] جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر djilali.kadi75@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/11/21 تاريخ القبول: 2022/01/05 تاريخ: النشر: 2022/01/25

الملخص:

لا يمكن تحديد وتعيين تعريف تام و كامل و شامل لمفهوم علم الاجتماع الإسلامي وذلك يعود لطبيعة وخصوصيات الظاهرة الاجتماعية الاسلامية من جهة ومن جهة ثانية كونه توجه جديد ضمن كوكبة ربط المعرفة بالدين، رغبة في الخلاص من الازمة التي يعيشها الفكر العربي تحت وطأة العولمة و النظام العالمي، فعلم الاجتماع الاسلامي هو توجه جديد ضمن علم الاجتماع العام، يضمن خصوصية الظاهرة الاجتماعية لمجتمع له ما يميزه عن غيره من المجتمعات، وهو وجه أخر من أوجه البحث عن هوية فقدت أو مفقودة بين التبعية و إعادة التأصيل

الكلمات المفتاحية: علم الاجتماع؛ أسلمة المعرفة؛ العولمة؛ الاغتراب.

Abstract:

It is not possible to define and assign a full, complete and comprehensive definition of the concept of Islamic sociology, due to the nature and peculiarities of the Islamic social phenomenon on the one hand and on the other hand being a new trend within the constellation of linking knowledge with religion, a desire to escape from the crisis experienced by Arab thought under the weight of

* المؤلف المرسل

globalization and the global system Islamic sociology is a new trend within general sociology, ensuring the privacy of the social phenomenon of a society that has what distinguishes it from other societies, and it is another aspect of the search for a lost or lost identity between dependence and re-rooting.

Keywords: Sociology; Islamization of knowledge; Globalization; Alienation

مقدمة:

في إطار ما يسمى " أسلمه المعرفة" و في غضون تلك التداعيات نحو إقامة علوم إسلامية أو التأصيل لفكر إسلامي محض على مقاسات عربية إسلامية، و بضوابط تحمل خصوصيات هذه المجتمعات على خلاف الصناعة الغربية، دعت ضرورة الحال المشتغلين و الباحثين في العلوم الاجتماعية في العالم العربي و الإسلامي إلى تجديد و تكييف القواعد الإسلامية في تنظيم الأنشطة التجارية و المعاملات البنكية، كما التفت أهل القانون إلى تدارس أنظمة الحكم و التسيير في الإسلام، وانصرف علماء النفس إلى الكتابة في علم نفس إسلامي، و اتجه بعض المهتمين بالفلسفة إلى الكتابة عن منهج إسلامي، أما في علم الاجتماع فقد اتخذت الرؤية الإسلامية للمجتمع ونظامه عدة توجهات نحو صياغة نظريات وصناعة مفاهيم على غرار المفاهيم الغربية تؤسس من خلالها لعلم اجتماع إسلامي أو بالأحرى علم اجتماع خاص بالمجتمعات العربية الإسلامية .

فما المقصود بعلم اجتماع إسلامي؟ وما هي تداعيات قيامه؟ و على أي من الأسس يقوم؟ وما هي الأهداف المرجوة من ورائه؟ وما هي القضايا التي يعالجها؟ أو بعبارة أخرى ما هي خصوصيات علم الاجتماع الإسلامي في مقابل علم الاجتماع الغربي؟ وهل يمكن الإقرار بحقيقة قيام علم اجتماع له خصوصيات إسلامية أو بالأحرى يقوم على أساس من خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية؟

1/ مفهوم علم الاجتماع الإسلامي:

حتى نتمكن من تحديد مفهوم شامل و تام لعلم الاجتماع الإسلامي كان لزاما علينا الوقوف أولا على مفهوم علم الاجتماع بصفة عامة كما جاء في الصناعة الغربية منها أو العربية الإسلامية

مفهوم علم الاجتماع:

عِلمُ الاجتماع (بالإنجليزيّة) **Sociology** هو الدراسة العلميّة لسلوك الأفراد الاجتماعيّ، وللأساليب التي ينتظم بها المجتمع بإتباع أُسس المنهج العلميّ، حيث يهتمّ بالأفراد والمجتمع ودراسة العلاقة بينهم، وتأثير هذه العلاقة في كل طرف منهما كما يعتبر علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية التي تعنى بدراسة المجتمعات البشرية وتفاعلاتها، بالإضافة إلى الأجزاء التي يتكون منها المجتمع؛ كالمؤسسات، والسكان، والأعراق، والفئات العمرية، والتقسيم الجندري، كما يركز على التقسيم الطبقي، والتغيرات، والاضطرابات الاجتماعية؛ كالجريمة والانحراف وغيرها.

فمثلاً يعتقد جيمس فاندر أن علم الاجتماع هو علم يدرس السلوك والتفاعل الإنساني، والذي يظهر في علاقة الأفراد بعضهم ببعض، حيث إنه يهتم بما يحدث بين الناس، وما يمارسونه من نشاطات بين بعضهم البعض، وبالعلاقات التي تنمو وتتطور فيما بينهم، كما أنه يهتم بالمحافظة على تلك الروابط، أما ماكجي فهو يرى مع زملائه أن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس النظام الاجتماعي، والذي يعبر عن النمط الذي تقوم على أساسه الشؤون بين الأفراد في المجتمع، بدءاً من العلاقات البسيطة بين الأفراد كالتعاون مثلاً، إلى العلاقات بين الجماعات التي تشترك بمواقف سياسية معينة، وتتحدث اللغة نفسها، "إن علم الاجتماع ينفرد بين سائر العلوم الاجتماعية جميعاً بأنه أكثرها اهتماماً بالدراسة الدقيقة المتعمقة للتغير والصراع في المجتمع الكبير. ولا جدال أن هذا ما يجعله أكثر العلوم الاجتماعية إثارة" [1]

وما ينبغي التأكيد عليه هو أن علم الاجتماع العام، بالرغم من قيمته التحليلية والإجرائية، لا يمكن اعتماده نموذجاً علمياً لتحليل إشكاليات الأمة الإسلامية، إننا في حاجة إلى علم اجتماع إسلامي من أجل فهم المعتقدات والمجتمعات الإسلامية في ظل ما يشهده العالم، من تطورات

وتغييرات سريعة ومتلاحقة في شتى مناحي الحياة والتي بدورها أدت بالإنسان المعاصر إلى حالة من التوتر والاضطراب.

مفهوم علم الاجتماع الإسلامي: (Islamic Sociology):

لقد تعددت محاولات تعريف علم الاجتماع الإسلامي ولكن معظم التعريفات قد تأثرت بشكل واضح بالتعريف المبدئي الذي كان قد قدمه الدكتور إسماعيل الفاروقي يرحمه الله (لأسلمة المعرفة) أو (إسلامية المعرفة) بأنها (إعادة صياغة المعرفة على أساس من علاقة الإسلام بها أي إعادة تحديد وترتيب المعلومات وإعادة النظر في استنتاجات هذه المعلومات وترابطها وإعادة تقويم النتائج وإعادة تصور الأهداف وأن يتم ذلك بطريقة تمكن من إغناء وخدمة قضية الإسلام)، في حين عرفها عماد الدين خليل بأنها (ممارسة النشاط المعرفي كشفا وتجميعا وتركيبا وتوصيلا ونشرا من زاوية التصور الإسلامي للكون والحياة والإنسان و أن المقصود من النشاط المعرفي هو (تسليط العقل البشري أو بعبارة أدق القدرات العقلية البشرية على الظواهر المادية والحيوية والروحية والإنسانية في مدى الكون والعالم والحياة وأن المعرفة إنما هي مجرد وجه آخر من وجوه حياة الإنسان التي ينبغي أن توجه إسلاميا)

وقد عرف البعض علم الاجتماع الإسلامي بأنه: تلك المعرفة القائمة على الدارسة المنهجية الرامية إلى اكتشاف السنن الإلهية المتعلقة بالظواهر المجتمعية من منظور إسلامي[2]

لا يمكن تحديد وتعيين تعريف تام و كامل و شامل لمفهوم علم الاجتماع الإسلامي وذلك يعود لطبيعة وخصوصيات الظاهرة الاجتماعية الاسلامية من جهة ومن جهة ثانية كونه توجه جديد ضمن كوكبة ربط المعرفة بالدين، رغبة في الخلاص من الازمة التي يعيشها الفكر العربي تحت وطأة العولمة و النظام العالمي، فعلم الاجتماع الاسلامي هو توجه جديد ضمن علم الاجتماع العام، يضمن خصوصية الظاهرة الاجتماعية لمجتمع له ما يميزه عن غيره من المجتمعات، وهو وجه أخر من أوجه البحث عن هوية فقدت أو مفقودة بين التبعية و إعادة التأصيل، إذن علم الاجتماع الاسلامي هو دراسة الظاهرة الاجتماعية الاسلامية، أو دراسة مايتعلق بجماعة لها من

القواسم ما يجعلها تتميز عن غيرها من الجماعات الانسانية و على رأس هذه القواسم قاسم اللغة و الدين لذلك ارتبط اسمه بتلك القواسم، يدرس مختلف الظواهر الاجتماعية من منظور إسلامي وبمقاييس إسلامية، كل ذلك من أجل تعيين الذات الإسلامية وإعادة بعث الهوية العربية الإسلامية من خلال إيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تؤرق المجتمع العربي في الوقت الذي عجزت فيه الحلول الغربية و التوجه المادي في مختلف الدراسات التي لا تتوافق و خصوصية هذه المجتمعات .

إن ما تعرض له المجتمع الأوروبيّ منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من هزّات سياسيّة واقتصاديّة وفكريّة كان النقطة المفصليّة التي أثَّرت على التفكير الاجتماعيّ و التمهيد لميلاد عِلم الاجتماع الحديث على يد أوغست كونت، هذا الأخير الذي جعل منه وسيلة لترتيب البَيت الأوروبيّ الخارج من فوضى الثورات والتغيّرات الاجتماعيّة، فقد حدد مهمته في بناء إنسانٍ مُتوازن ومُستقرّ من خلال ضوابط وقواعد سلوكيّة معيّنة. تمّ ذلك من خلال الانشغال بقضايا الإنسان الغربيّ وهمومه، الأمر الذي أدّى إلى نشوء النظريّة الاجتماعيّة المفسِّرة للواقع الاجتماعيّ المعاش، وفي جهة أخرى من العالم، كانت الحرب الأهليّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة وما أحدثته من تغيّرات اجتماعيّة مسؤولة عن أهمّ السياقات المفسِّرة لنشوء النظريّة الأميركيّة ونشوء عِلم الاجتماع الأميركي فكانت مدرسة شيكاغو.أما على الصعيد العربي و الإسلامي، كانت نشأة عِلم الاجتماع الحديث مُغايرة عن نظيرتَيها الأوروبيّة والأميركيّة. فعلى الرّغم من أنّ البلاد العربيّة عانت ما عانته من حروبٍ واحتلالات أَنهكت الإنسان العربيّ واستنزفته، إلّا أننا لم نشهد ميلاد علم اجتماع صريح له خصوصيات العربية و الإسلامية حقا، و أنّه لا يُمكننا الحديث عن عِلم اجتماع عربيّ محض يهتمّ بهموم الإنسان العربيّ ويُعنى بها، فبعد مضيّ أكثر من نصف قرن على نشوء ما يُسمّى بـ "عِلم الاجتماع العربيّ"و التي تبقى مجرد محاولات لاترقى إلى مستوى الجدية التي عرفها علم الاجتماع الأوروبي أو الأمريكي ، وفي ظلّ كلّ ما جرى ويجري الآن من أحداثٍ على كامل الساحة العربيّة، وفي ظلّ ما ويُعانيه الإنسان العربيّ أيضاً من مُشكلات وتحدّيات على المستويات كافّة، ترانا أمام تساؤلات كثيرة أوّلها ما موقع عِلم الاجتماع العربيّ وباحثوه من تلك الأحداث والتغيّرات التي مرّ ويمرّ بها المجتمع العربيّ؟ من الذي يحمل على عاتقه مهمّة بناء إنسانٍ عربيّ جديد؟

علم الاجتماع الإسلامي من العولمة إلى الأسلمة:

مما لا شك ولا ريب فيه حقيقة الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي بين أحضان النظام العالمي، فقد شكل التوجه نحو العولمة، عولمة الثقافة و الاقتصاد و مختلف جوانب الحياة السمة الأساسية للتطور في القرن الحادي و العشرين، وذلك نتيجة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي و التحولات الجذرية في النظام العالمي خلال العقدين الأخيرين، وقد ساهمت ثورة العلم و التكنولوجيا ومنظومات الاتصال و الخدمات الإعلامية في تكريس العولمة، أمرا واقعا في شتى مناحي الحياة، لكن الأمر الذي يشكل الاختلاف هو حقيقة هذه الأزمة، أو بالأحرى تشخيص هذه الأزمة أسبابها وبداياتها وجذورها التاريخية وأبعادها البنائية، و يمتد هذه الخلاف على مناهج تخطي هذه الأزمة و الحلول التي تخلصنا من مظاهرها ونتائجها المأساوية، وتعكس تلك الخلافات تضارب الرؤى حول الأزمة ودلالات ومعاني التحرر ومضمونه .

عدد كبير من المفكرين العرب يكتفي بإرجاع تلك الأزمة للغزو الغربي العنيف للمجتمعات العربية وما انجر عنه من سيطرة على مقومات العالم العربي بأشكال و آليات تتجدد في كل حين من التاريخ الحديث، في حين ينظر إليه البعض أنه قدرا تعيسا محتوما في الوقت الذي زودت نظرة التبعية عددا من التيارات الفكرية العقل العربي بزاد منهجي وفكري لا يكاد ينتهي لتعليل الكيفية التي مكنت النظام الامبريالي الدولي من استغلال واستنفاذ وافقار العالم العربي، و صناعة كيانات تابعة، إذ يؤكد منظروا التبعية أن الخذلان العربي و الانكسار الحاصل في كل الجوانب خاصة منه السياسي و الفكري كانت بداياته مع ظهور النظام الرأسمالي العالمي، أين فقد العرب مكانتهم المركزية في العالم القديم، وذلك مع تجدد وتطور تبعيته وتعدد آليات ذلك بين التجارة ورأس المال والتكنولوجيا و الاستهلاك وهلم جر .

و الواقع أن هذه النظرة في الغالبة في الفكر العربي، و التي تدين النظام العالمي وتندد بالنتائج السلبية له، وما ينطوي عليه من مخاطر وما يضمره من أثار مدمرة وما يدبره ضد المجتمعات العربية من مؤامرات كانت ولا تزال هي سبب المصائب التي تصيبها.

إلا أنها في الحقيقة رؤية تشاؤمية تختزل عملية التطور التاريخي العالمي، وتنظر إلى كل تطور مهما كان على أنه انكماش وخسارة ترفض كل عالمية وتكسب كلمة العولمة معاني سلبية توحي بالضياع والتهديد و الكارثية، لكن الغريب في الأمر أن مثل تلك الأفكار كانت وليدة الغرب وجاء تصديرها إلى العالم العربي فيما بعد، أين وجدت أرضية طيعة صالحة لتلقفها مهدت لها النزعة الجبرية في التراث العربي، وقدمت لها تبريرات لاحتوائها و تسويقها داخل مختلف السياقات العربية، وهي نزعة أصيلة في الثقافة العربية، نزعة إلقاء المسؤولية على عاتق الآخرين.

هذه هي جذور الأزمة التي يجب التخلص منها قبل التحرر من الأزمة، يجب أن نعي فعلا حقيقة هذه الأزمة في بعدها العميق من خلال العودة مجددا لاحتواء الخلفيات التي صنعناها نحن قبل أن نتلقاها من الآخر الذي هو الغرب، يجب قبل كل شيء التخلص من تلك النزعة وما تروج له من أساطير لا عقلانية حالت دون الوعي بحقيقة الأزمة التي نتخبط فيها ساعين لإيجاد الحلول لها دون جدوى.

إذن يتطلب التحرر من هذه الأزمة، التحرر أولا من نزعة إلقاء اللوم على الآخرين، وهذا الأخير لن يتأتى إلا بحدوث تغيير ثقافي جوهري يتضمن مبدئيا الاعتراف بمسؤوليتنا المباشرة عن واقعنا الحاضر ومستقبلنا أي عن الأوضاع الراهنة وعن مصائرنا، ومن ثم عن المعطيات الأساسية لمستقبلنا في الإطار العالمي ، وحتى نحقق هذا التغيير يجب أن نحقق عدة جوانب في ترابطها و التي بإمكانها أن تحقق هي الأخرى قطيعة مع هذا التخلف و الانطلاق نحو التنمية الذاتية و التحرر من الأزمة ، ومن هذه الجوانب التي يجب تحقيقها هي:

1- الحرية و العدالة الاجتماعية :

لا تقوم قائمة أمة ما لم تكن عادلة، فقد خلق الله سبحانه و تعالى كل شيء بميزان، ومن البديهي أن تدور العدالة بأي شكل من الأشكال بالسلطة من جهة و بالنص الشرعي من جهة ثانية، ولعلى الثقافة العربية تمجد الحرية، فالأصل في التكوين الاجتماعي الثقافي العربي في ظل سيطرة القبيلة هو الحرية، و أما الحرية فهي أهم معطى لكن المشكل في كيفية ضمان التناسق بين

مختلف الاختيارات و لن يكون ذلك إلا من خلال العدالة ، لتبقى العدالة القانونية و الشرعية هي مقياس الحرية كمعطى لا يمكن المجازفة به، ولعلى تخلف الأمة العربية سببه فرط الحرية في المجتمعات القبلية في الدولة خاصة الدولة البيروقراطية الحديثة، لذلك يتوجب علينا الاعتراف الحقيقي بالقيمة المركزية للحرية أو للحريات على اعتبار أنها على ارتباط وثيق بالمسؤولية واستبعاد كل حتمية و كل جبرية و التوجه نحو الاختيارات الممكنة تاريخيا كون الحرية هي أصل كل فعل اجتماعي وكل تفكير، لذلك أصبح الاعتراف بمركزية الحرية أمرا ضروريا وضرورة فكرية من أجل استنهاض المجتمع المدني وإنهاء الاستبداد السياسي وزرع معنى الحرية في الثقافة السياسية و التكوين الثقافي للمجتمع، فالحياة المعاصرة تدور حول الحرية بمعنييها السياسي والاجتماعي المعنيان اللذان لم يكونا موضع النظر عند الأقدمين" فقد كانت فكرة الحرية تنصرف عندهم إلى المعنى الذي يقابل " الرق" فالفرد من الناس إما أن يكون حرا ذا حقوق ووجبات، و إما أن يكون عبدا مملوكا لغيره، فلا حقوق له إلا ما يأذن له به مولاه وما يأمر به فهو واجب محتوم"[3]

لم تعد الحرية تحمل المعنى ذاته بل فقدت ذلك لجوانب عديدة لم تعرف قديما وهي الجوانب السياسية في الدولة الحديثة، يقول زكي نجيب محمود في كتابه تجديد الفكر العربي " لم يعد أمامنا إلا مجموعة من المواطنين هم أنفسهم مجموعة الأحرار، ثم اتسع المعنى ليشمل الجوانب السياسية التي من شأنها أن تقام الحكومة في الدولة الحديثة... و وجدنا أنفسنا في عصرنا هذا بين هذين الطرفين، أنظمة الحكم التي تكفل الحرية للشعب ننقلها على الورق، ثم صورة موروثة تخلع على الحاكم صفات " الخليفة" أو الأمير" بالمعنى التاريخي القديم"[4] ، هي أزمة الحرية في المجتمع العربي المعاصر التي تطالب بتحقيق الحرية السياسية تحقيقا يتجاوز الشعارات و الشرعيات، سلوك أصبح يجري مجرى الدم في يوميات الإنسان العربي في ظل الدولة المعاصرة لنجد أنفسنا في قبضة الأخر، لتوجه كل تلك الطاقات لمجابهة هذا الأخر للتخلص من قيوده حتى نتمكن من ترتيب أمور بيت المجتمع العربي المستقبلي.

المستقبل بين الاعتراف و القطيعة مع الأخر :

المستقبل هو مجرد استمرار للماضي، فالمستقبل الأفضل يتوقف على ماض أفضل و كأن الزمن لا يفعل سوى إعادة إنتاج نفسه في نموذج مثالي سرمدي مطلق الصلاحية و الحضور، إن الزمن نفسه يصبح مجرد معنى فائض "[5]

إن الركود الطويل الذي شهدته الأمة العربية الإسلامية له ما يبرره في ثقافتنا، و أن التحرر يتوقف على تغيير وتجديد نظرتنا للمستقبل و للأخر، على اعتبار أن الأخر مفهوم من المفاهيم المؤسسة للثقافة المعاصرة على كل الأصعدة، وانطلاقا من هذا المفهوم تبدو الثقافة العربية المعاصرة مسرحا لكل تغيير في الوقت الذي تدين فيه الثقافة العربية الحديثة للأخر بظهورها التاريخي كونها تتوجه نحو إيجاد ذاتها وتأسيسها في قطيعة مع الأخر .

حضور الأخر في الثقافة العربية كان حضور مستعمر وليس حامل حضارة، إذن تتوجه الثقافة العربية المعاصرة على خلاف الحديثة نحو معاداة الأخر في قالب رفض هذا الأخر عن كونه مستعمرا، وقد تزايدت الحاجة إلى معاداة الأخر في المراحل الاستقلالية الأخيرة حتى أصبح أكثر شدة وعداءا وهو ما نجده في دعوة محمد عابد الجابري فيما أسماه (الاستقلال التاريخي التام للذات العربية)[6] ، كما نجد ذلك في دعوة منير شفيق في كتابه (الإسلام في معركة الحضارة)إلى معاداة الأخر و الأكثر من ذلك إعلان الحرب ضده في قوله:" يجب شن مقاومة ضاربة ضد الحضارة الغربية، و ليس ضد السيطرة السياسية والعسكرية و الاقتصادية فقط" [7]

إن هذا الموقف المعادي لحضارة الغرب، حضارة الأخر في مقابل حضارة الذات الموروثة عن الأسلاف، في حد ذاته استلهم هذا المصطلح الذي لم يكن يوما من مصطلحات الحضارة العربية، لا بل هو من مستوردات الحضارة المعاصرة عن حضارة الغرب على اعتبار أنه مقولة إستشراقية، فإما أن تجب المقاطعة و بالتالي الخروج عن حضارة العصر على اعتبار أن حضارة الغرب هي حضارة العصر، أو البحث عن حضارة بديلة، وهو ما جاء في كتاب جورج طرابيشي (من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية) في قوله:" بما أنه لا أخر إلا بالذات التي توضع في

مواجهته، فإن ما توضع الذات في مواجهته ، ليس الأخر بل حضارته التي شاءت "نزوة" التاريخ أن تكون حضارة العصر، وهذا ما تترتب عليه نتيجة أشد خطورة بعد، فإما قطيعة مع حضارة العصر وخروج منها وعليها إلى اللاحضارة، و إما معارضتها بحضارة تنتمي إلى عصر أخر هي الحضارة العربية الإسلامية و التي على عظمتها التاريخية لا تملك مؤهلات مواجهة متكافئة مع حضارة العصر" [8]

وفي السياق نفسه يعيب مُحَّد إقبال التفكير الديني في الإسلام في ركوده لقرون كما أعاب على المسلمين نزوعهم الروحي نحو الغرب (الأخر) فيقول :" إن أبرز ظاهرة في التاريخ الحديث هي السرعة الكبيرة التي ينزع بها المسلمون في حياتهم الروحية نحو الغرب، ولا غبار على هذا المنزع فإن الثقافة الأوروبية في جانبها العقلي ليست إلا ازدهارا في بعض الجوانب الهامة في ثقافة الإسلام، وكل الذي نخشاه هو أن المظهر الخارجي البراق للثقافة الأوروبية قد يشل تقدمنا، فنعجز عن بلوغ كنهها وحقيقتها" [9]

ويشير من جهة أخرى إلى ضرورة توجه جديد لمواجهة الفكر الأوروبي و ضرورة مصاحبة النهضة الإسلامية تمحيص لنتائج الفكر الغربي و الاستعانة بهذه النتائج لإعادة بعث تفكير ديني إسلامي دون تجاهل الدعوة القائمة ضد الإسلام و الهوية العربية الإسلامية.

علم الإجتماع الاسلامي – الإغتراب بين الأصالة و التبعية:

لم يستطع المشتغلون في عِلم الاجتماع في الوطن العربيّ والإسلامي إلى الآن إضفاء هويّة خاصّة به، وصوْغ نظريّة عامّة للواقع الاجتماعي، نستطيع من خلالها فَهْم الأحداث الاجتماعيّة والخصوصيّة الاجتماعيّة لمجتمعاتنا العربيّة الإسلامية وتفسيرها؛ إذ عرفت الممارسات الاجتماعيّة العربيّة تيّارَين: الأوّل يدور في فلك النظريّات الغربيّة والنتاج الاجتماعي الغربي، فصُبغت مُعظم الممارسات والأعمال الاجتماعيّة العربيّة بالتبعيّة للغرب وباستيراد النظريّات الغربيّة الجاهزة في محاولةٍ لشرح القضايا الاجتماعيّة للمُجتمع العربيّ الإسلامي وفق تلك النظريّات التي تمخّضت عن خصوصيّة المجتمع الغربي، مُتناسين أنّ علم الاجتماع هو وليد بيئته وظروفه التاريخيّة والاجتماعيّة.

وبذلك أَسقط عُلماء الاجتماع عموماً ارتباطهم بمُجتمعهم وبقضاياه، فأغفلوا البنى الداخليّة الأساسيّة في تفسير تلك القضايا وتحليلها. وأتى المردود الاجتماعي العربيّ بعيداً عن هُموم الإنسان العربيّ. هذا ما أكّدته اعترافات الكثير من عُلماء الاجتماع العرب أمثال عزّت حجازي وعلي الكنز.

أمّا الثاني، فإنه يرى في العودة إلى الإسلام سبيلا لإنتاج عِلم اجتماع عربيّ إسلامي أصيل، لا بدّ من العودة إلى الإسلام. هذا الطرح يعطي مشروعيّة قيام عِلم اجتماع من منظور إسلاميّ، على اعتبار أن الإسلام جاء برؤية وتصوّر شاملَين للمجتمع والحياة. فعملوا على تطوير مَفاهيم هذا العِلم من منظور إسلاميّ في سياق "عِلم اجتماع إسلاميّ".إلا أن الملفت للنظر أن جل الأعمال الإجتماعية كانت بعيدة كل البعد عن معيش الإنسان العربي بعيدة عن همومه وقضاياه وتطلعاته . وهكذا ما بين التبعيّة والأصالة اغترب الباحث عن واقعه وابتعد عن المشكلات والقضايا التي تُلامس المواطن العربيّ، ووقَع في إشكاليّة إثبات هويّة هذا العِلم.

بين اختلاف الرؤى و التوجهات تاه الباحث الاجتماعي العربي و اغترب على أمل أن يجد لنفسه أسسا وقواعد تضبطه وتوجه فكره نحو الهدف المنشود خدمة الإنسان العربي وتحقيق طموحات لطالما كانت جرت المحاولات فقط لتفسير ما يريد لا ما يحقق و بالتالي بقى التفكير الاجتماعي الإسلامي رهين فكرة التحرر من الجاهزية الفكرية نحو التأصيل و الإبداع حسب المقاس وهو سبب أخر من أسباب اغتراب الباحث الاجتماعي العربيّ عن واقعه، ففي ثمانينيّات القرن الماضي صدر عن "مركز دراسات الوحدة العربيّة" كِتابٌ بعنوان "نحو عِلم اجتماع عربيّ"، وبعد أكثر من عشرين عاماً، وبالتحديد في العام 2012، صدر عن المركز نفسه كِتاب بعنوان "مستقبل العلوم الاجتماعيّة في الوطن العربيّ"، ما يدلّ على أنّ طبيعة الأبحاث والدّراسات الصادرة عن هذه المراكز ما زالت تدور في فلك رسم مَلامح ومَعالم هذا العِلم، وبأنّ هويّته لم تحدَّد بشكلٍ واضح. كذلك لم تَخرج عناوين ومَحاور الندوات والمؤتمرات التي عُقدت وأُقيمت برعاية بعض المراكز البحثيّة عن هذا الإطار أيضاً. ففي العام 1987 نظَّم "مركز وهران للأنثربولوجيا" مؤتمراً حول "مَلامح العلوم الاجتماعيّة في العالَم العربيّ المعاصر"، وفي العام الذي أعقبه أقام المركز نفسه

مؤتمراً حول "اتّجاهات العلوم الاجتماعيّة في الوطن العربيّ"، كما حملت ندوة القاهرة، في العام 1983، عنوان "إشكاليّة العلوم الاجتماعيّة في الوطن العربيّ" وغيرها من الندوات والمؤتمرات التي خلصت إلى أنّه يجب العمل على إنتاج عِلم اجتماع عربيّ نقديّ قادر على تحليل المشكلات في ضوء الواقع المعطى والمعاش وتفسيرها، وبالتالي ثمّة حاجة إلى ارتباط الباحث بقضايا مجتمعه. غير أنّ غالبيّة التوصيات بقي في إطار الطرح بعيداً عن التنفيذ.

إن التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية المعرفة يدفع إلى تجنب الغلو في الرجوع إلى التراث، وعدم التماثل مع الغرب يف كل نظرياته ولفياته الأيديولوجية، وبناء أسس منهجية للعلوم الاجتماعية وفق الرؤية الإسلامية العربية، بالإضافة إلى اعتماد الوحي كمصدر معرفي يتكامل مع المعرفة العلمية التي يلخصها الإنسان، وتفعيل البعد الروحي يف العلوم الاجتماعية ملا له من أهمية في تحقيق رسالة الإنسان، وإعداد مناهج تعليمية وفقا لمبدأ التكامل كإطار عام للتواصل المعرفي)[10]
حقيقة أن ‘‘علم الاجتماع الإسلامي’’ لازالت معالمه لم تتضح حتى للمختصين، فهناك أساتذة يدرسون أدبيات علم الاجتماع الغربي في الجامعات الإسلامية إلا أن مرجعياتهم المعرفية و المنهجية غربية صرفة تدعو وتروج لأفكار ونظريات تعتمد تحليلاً سوسيولوجيا غربيا محضاً، بل هم يناضلون من أجل إخضاع الإسلام للتحاليل الاجتماعية المادية المحضة، إلا أن هذا لا يعني البتة عدم وجود رؤية إسلامية حتى وإن كانت في إطار ضيق فبعض الأساتذة الإسلاميين يتناولون مشكلة أسلمة المعارف وعلى رأسها علم الاجتماع الذي يجب أن يحظ بأسبقية وعناية، لما له من قدرة تحليلية شاملة يمكن استغلالها لأغراض شتى.

إن الهدف الأساسي من إيجاد ‘‘علم اجتماع إسلامي’’ هو صياغة وتوضيح النظرية الاجتماعية الإسلامية، فالإسلام نظام اجتماعي شامل وكامل، بل هو فريد من نوعه وليس هناك نظاماً يشبهه، فالأمة الإسلامية لا تتكون من أصول عرقية أو قومية أو جغرافية أو تاريخية.. وليست وقفاً على شعب معين أو سلالة خاصة فهي عبارة عن مجموعة شعوب وأمم ودول ذات عقيدة واحدة و ‘‘أيديولوجيات’’ عدة وبالتالي فهي مفتوحة لكل الناس يقول تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله

عليم خبير) (الحجرات: 13)، إن النظام الاجتماعي الإسلامي يتجسد كلية في الأمة الواحدة، يقول سبحانه وتعالى: (إنّ هذه أمتكُم أمّة واحدة وأنا ربكُم فاعبدون) (الأنبياء: 92).

علم الاجتماع وواقع الديمقراطية في العالم العربي الإسلامي:

في مواجهة تحدي التخلف أمام التقدم الغربي، تعد الديمقراطية واحدة من أكثر الإشكاليات إلحاحا في الساحة الثقافية العربية، كما يروج لها في العالم العربي على أنها إيديولوجية جديدة على غرار الاشتراكية التي تم الترويج لها في الأمس، وذلك بعد فشل الأيديولوجيات القومية و اليسارية الثورية، كل ذلك تحت طائل الديمقراطية كشرط لهذا التحول أم أنها المبتغى الذي تسعى الأمة لبلوغه؟ بمعنى هل الديمقراطية كانت سببا لكل هذا التحول أم أنها الهدف الذي تعمل لتحقيقه جراء هذا التحول و التغير نحو العالمية؟

يقول جورج طرابيشي في هذا الباب :" لا يمكن في أي سيرورة تاريخية عضوية — و الديمقراطية سيرورة من هذا القبيل- فصل الشرط عن النتيجة، و النتيجة عن الشرط، ولكن الأيديولوجية الخلاصية، و التي تجعل من الديمقراطية مفتاحا فاتحا لجميع الأبواب، تفسخ العلاقة الجدلية مابين الشرط و النتيجة، وتؤسس الأول في نصاب الشرط المسبق المطلق، فالديمقراطية تعمل، من منظور الأيديولوجيا الخلاصية، كمطلق. فهي الشرط السابق لكل نتيجة لاحقة، بدونها لاشيء وبها كل شيء، فإنه لا لا يجري أبدا التفكير في أن الديمقراطية قد لا تكون قابلة كترياق لأن يتحملها الجسم المريض ...فليس ينبغي أن يغيب عنا أن الديمقراطية تحمل معها عذاباتها، وقد كانت ممارسة جديرة بالوصف بأنها أكثر منها فردوسية" [11]

رغم ما يقال فإن الديمقراطية وليدة الحداثة لصيقة بالبورجوازية الصانعة للحداثة، إذ لا يمكن أن تقوم قائمة للديمقراطية في غياب البورجوازية على اعتبار أن البورجوازية هي حاملة الديمقراطية ولهذا السبب نبحث عن سر الأزمة الديمقراطية في العالم العربي الإسلامي، أصبح الديمقراطيون العرب الجدد يناشدون الديمقراطية رغم عدائهم للبورجوازية، وعلى هذا لا يمكن الخروج من المأزق الديمقراطي ما لم يعد لحاملتها مكانها في الأوساط العربية رغم ما تحمله من متاعب و مطبات " إننا

لا نتحرج من التأكيد بأنه بدون هذه البورجوازية، على علاتها، ليس لعنقاء الديمقراطية أن تنبعث من رمادها في المجتمعات العربية التي أحرقت فيها مرحلتها. ما لم يرد إلى البورجوازية اعتبارها الأيديولوجي كحامل اجتماعي للديمقراطية، وما لم يوضع حصانها من جديد أمام عربة الديمقراطية، فإن عجلات هذه العربة ستظل تدور حول محور من الفراغ، و سيظل المأزق الديمقراطي يعيد إنتاج نفسه إلى ما لا نهاية في المجتمعات العربية" [12].

تحديات المستقبل و البحث عن نسق جديد من القيم:

إن أهمية علم اجتماع إسلامي ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى، فالأمة الإسلامية ممزقة إن لم نقل لا وجود لها من حيث الإرادة السياسية والاجتماعية، أمة باتت تفتقد إلى قيم تقوم مقام الإحداثيات التي تضبط خط سير التفكير العربي الإسلامي، بحيث تكون أحد العوامل والعناصر المساعدة على التئام وتوحد الأمة وبالتالي استعادة مكانتها الهادية بالقيام بأهم دور فرضه الله عليها وميزها به حيث قال عز من قائل: (كُنتم خيرَ أمّةٍ أخرجَت للناسِ تأمرونَ بالمعروفِ وتنهونَ عن المنكرِ وتؤمنونَ بالله) (آل عمران:115) وذلك من خلال الكشف عن المشاكل الاجتماعية وتحليلها، وايجاد الحلول الناجعة لها، فعلم الاجتماع الإسلامي يهتم اهتماما كلياً بمشاكل الإنسان، في واقع اجتماعي معقد بما فيه الكفاية، ومتعدد الأبعاد، ولكنه ليس حرباً على الإنسان كما صورته الفلسفات الاجتماعية الغربية، وأيضاً فهو ليس قومياً بمعنى يخدم قومية ضد أخرى، أو يعمل على تقدم قومية معينة لتكون هي السائدة، وليس تقدمياً، إذا فهمت التقدمية على أنها خروج عن السنن والقوانين الإلهية وتخل كامل عن شريعة الله، أما إذا كانت التقدمية تعني خروج الإنسان من الجهل والفقر المادي والروحي، والابتعاد عن الاستعباد والطاغوت، والابتعاد عن عبادة الأوثان الحية والميتة، بكلمة واحدة إذا كانت التقدمية ضد الجاهلية فعلم الاجتماع الإسلامي يسعى إلى ذلك، من هنا تبدأ خصوصيته و أصالته وتميزه وقد يكون السؤال الجاد في خضم هذه الوضع المتناقض هو: هل هناك حاجة لقيام نسق من القيم تتوافق و الظواهر الاجتماعية وتبرر وجودها مع الأوضاع التي سوف تفرض نفسها على المجتمعات العربية كحتمية للاتصال بالعالم الخارجي المتقدم باعتباره الأشد تأثيرا في ظل تعايش مبهم المعالم؟

لا ريب في طرح مثل هذه الأسئلة على اعتبار أن القيم لا تنشأ بفعل الإرادة الذاتية الواعية و التي تتشكل بفعل عمليات طويلة و معقدة تستغرق زمنا يتم من خلالها استخلاص مبادئ عامة من أنماط من السلوك، وأنساق من الفكر السائد في المجتمع و التي تفرض استمرارها وبقاءها، لذلك دعت الضرورة لنوع من القيم التي يمكن أن تسود في مجتمع المستقبل، و التي تتلاءم مع الأوضاع التي سوف تسيطر، وهو ما يتطلب تصورا عاما لما يتوقع أن يكون عليه العالم غدا.

و الحديث عن مقومات و ملامح المستقبل، وعن القيم التي يجب أن ترتبط به يعبر عن نظرة ذاتية، كما أن استشراف الغد لا يعني إغفال الماضي أو إسقاطه، فالحياة الاجتماعية سلسلة متصلة في كلية متماسكة، فالجديد لا يمحو الماضي بل يعمل على تعديله و هو ما يصدق على المجتمع العربي الإسلامي بكل تراثه الفكري و الأخلاقي الطويل الذي يحتاج إلى إعادة قراءة و تفسير في ظل الظروف المتجددة، و إن كانت القيم تتمتع بالقدرة على الصمود كونها تعطي الفرد و المجتمع الهوية المتميزة.

إن ما سيميز المستقبل هو زيادة في الانفتاح الثقافي و الاجتماعي الذي يشمل السياسة والاقتصاد وأساليب الفكر، مما سيساعد على معرفة الثقافات المختلفة المتباينة في العالم، و إدراك سرها ومعرفة رموزها ومعانيها مما يبعث على احترام ثقافة الأخر و التعايش معها، مما سيحقق استمرار حركة التغيير و التقدم، وهو ما يتطلب سيادة التفكير العلمي العقلاني، و العمل على تقوية روح الانتماء الوطني والقومي و ترسيخ مبادئ المساواة و الديمقراطية لأفراد المجتمع، كوسيلة لمواجهة سطوة وفاعلية بعض وسائل الإعلام التي تعمل على تقويض عوامل التمايز الثقافي و الاجتماعي والأخلاقي، وهيمنة أخلاقيات المجتمع الغربي المتقدم.

علم الاجتماع و التعايش المشترك:

إن أكبر خطر يهدد الأمة الإسلامية و الإنسانية عامة شعار ممارسة العنف، ونبذ الأخر، إن روح التآزر و التسامح و التعايش و التآخي ضمن العيش المشترك الذي دعت إليه الشريعة الإسلامية يحتم علينا في الوقت الراهن التوجه نحو البحث عن سبل لفتح آفاق للحوار و التواصل

الجاد قصد بناء أرضية تقبر فيها مختلف الصراعات و تنمحي فيها النزاعات الإيديولوجية، وبعث فلسفة للتسامح و المؤانسة تحقق الحياة المشتركة في إطار إنساني شامل كوني في سبيل قطع دابر العنف والصراع و التنازع الذي عجل بفناء الإنسانية و جلب الهلاك و الدمار عليها و الخراب على كل قيمة من القيم الرفيعة فقيمة " التآنس التي تقوم على تعايش المحبة ...تحاول التفكير في إمكانية الحياة المشتركة بإعطائها صبغة إنسانية كونية، لعلها بذلك تقلل من وطأة العنف و المكر والخبث، فالتآنس محبة و الصداقة محبة، و العقل محبة، والفلسفة في كل ذلك محبة، لا الحكمة فقط، بل وأيضا التآنس و الصداقة و التعقل" [13]

إن التسامح يجعل من العقول المختلفة و المتباينة و المتنوعة وحدة موضوعية تبتعد عن كل ما يفسد العلاقات بين البشر و يتفادى نبذ الأخر و إقصاؤه، و إن كان بإمكاننا أن " ننبذ العنف بقناعة فسننتحرر تحررا عظيما، يزيل الخوف و الرعب من قلوبنا " [14] فالعنف يقبع بداخلنا قبل أن يكون في حياتنا اليومية في واقعنا، أما التسامح و التصالح هو حدس التآخي و التآزر الذي يكون وفق معطى إنساني لا غاية له ولا وساطة ولا شروط تحكمه، أما وقد دعت الديانات السماوية إلى التسامح و المحبة بين الناس فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى (يا أيها الذين ءمنوا ادخلوا في السلم كافة) **سورة البقرة الآية 208**.فالعملية التسامحية مستمدة من الطبع البشري، و العنف والتصارع من وضع الطبيعة، و بالتالي فالعنف حالة حيوانية لا تمت للإنسانية بصلة، بينما التسامح هو الحالة الإنسانية التي إرادتها الذات البشرية الأصيلة التي تقبل الآخر، قصد بناء الإنسانية المنشودة و الوحدة الكونية بين البشر حتى يتحرر الإنسان من قيود الخوف و الغضب .

علينا أن نتوجه ضمن تعاليم ديننا السمح نحو طلب السلام والأمان، من خلال إرساء روح التسامح والتصالح مع الذات و مع الآخر، ونبذ كل ما من شأنه أن يعكر العلاقات بين البشر، ويغرس جذور العنف و التصادم و التقاتل، في قالب ديني إسلامي يراعي خصوصيات مجتمعاتنا الإسلامية بكل أطيافها قبل أن تنخر عظام المجتمع وتنهار قواه في مقابل احتكامنا للآخر الذي سيفرض منطقه و تتواصل التبعية و الهيمنة و الاستضعاف، ففي التصالح و التسامح سر الإصلاح، لا لاسترضاء الآخر بل لاستضافته و التعايش معه.

خلاصة:

إنّ الوضع العامّ لعِلم الاجتماع الإسلامي، يوضح لنا الإشكالات التي يمرّ بها الوطن العربيّ، وقصوره عن تقديم قراءة علميّة اجتماعيّة لحال البلاد العربيّة سواء في الماضي أم في الوقت الحالي. عِلم اجتماع إسلامي قادر على القيام بمهمّته والإسهام في بناء إنسان عربيّ إسلامي جديد مُتوازن ومستقرّ. يتحقَّق ذلك أوّلاً بتحرير هذا العِلم من سطوة العمل الجامعي الأكاديمي ودمْجه في المجتمع واستيعاب الحركيّة الاجتماعيّة، وثانياً بخلق باحثين اجتماعيّين حقيقيّين وإطلاق يَدهم في الموضوعات والقضايا كافّة. فهو يكاد يكون الحلقة المفقودة في بناء التخصصات الإسلامية الأخرى، لذلك أميل إلى الإعتقاد بأن أهميته تنمو بسرعة، والحاجة إليه أيضاً لكونه يهتم أصلا بواقع المجتمعات ومشاكلها الآنية والمستقبلية.

أضف إلى كلّ ما سبق، أنّ البحث الاجتماعي في العالم العربي الإسلامي، يُعاني من إشكاليّة المنهجيّة والمِنهج معاً؛ حيث إنّ الإشكاليّة الأولى ناتجة عن التبعيّة للتنظير الفكري الاجتماعي الغربي، أما الاشكالية الثانية نابعة من تطبيق نتائج الأبحاث التي أُجريت في المجتمع الغربي بعيدا عن مراعاة الظروف الاجتماعيّة المختلفة. تلك المقاربات في المنهجيّة والمِنهج كان لها أثرها على تنظير البحث وتطبيقه مَيدانيّاً، فكان لدينا أبحاث جزئيّة تعتمد في غالبيّتها على أدوات بعَينها لجمْع المعلومات عن موضوع البحث بغضّ النظر عن التوافق بين الأداة والموضوع.

المراجع:

1. بلبشير مُحَّد. "مشر و عية علوم اجتماعية إسلامية عربية: الأسس المنهجية و المتطلبات العلمية." ا لندوة الدو لية: علم الإجتما ع و سؤ ال الأقلمة، مركو ابن خلدون للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، 2019.
2. جودت سعيد. مفهوم التغيير. 1. سوريا: دار الفكر، 1995.
3. جورج طرابيشي. من النهضة إلى الردة – تمزقات الثقافة العربية. 1. بيروت: دار الساقي، 2000.

4. جون سكوت، جوردون مارشال. موسوعة علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري وآخرين. القاهرة: المركز المصري العربي للطباعة، المجلس الأعلى للثقافة، 2011.

5. د.عصمت تحسين، عبدالكريم، و عبد الكريم د.عصمت تحسين. علم الاجتماع المعاصر. الطبعة الأولى. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.

6. د.محمد السيد سعيد. "عندما يكون التحول الثقافي هو طوق النجاة." العربي، رقم 494 (يناير 2000): 42.

7. زكي نجيب محمود. "مختارات من كتاب تجديد الفكر العربي." المعرفة، رقم 15 (اكتوبر 1993): 50.

8. عبد الوهاب المسيري و فتحي التريكي. الحداثة وما بعد الحداثة. 3. دمشق- سوريا / بيروت لبنان: دار الفكر / دار الفكر المعاصر، 2013.

9. فضيل دليو. علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990.

10. محمد إقبال. تجديد التفكير الديني في الإسلام.

11. محمد عابد الجابري. الخطاب العربي المعاصر. بيروت: دار الطليعة، 1982.

12. منير شفيق. الاسلام في معركة الحضارة. 2. بيروت: دار الكلمة، 1983.

الهوامش:

[1]/ مارشال جون سكوت .(.موسوعة علم الاجتماع) .م .ا .وآخرين (.**Trad**, القاهرة :المركز المصري العربي للطباعة، المجلس الأعلى للثقافة (**2011**) ص 383.

[2]/ **دليو** ,ف .علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل .الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية.(**1990**). ص 71.

[3]/ محمود زكي نجيب .مختارات من كتاب تجديد الفكر العربي .المعرفة (1993) .ص50.

[4]/ المرجع نفسه ص 50.

[5]/ محمد السيد سعيد عندما يكون التحول الثقافي هو طوق النجاة .العربي .(2000).ص 42.

[6]/ الجابري محمد عابد .الخطاب العربي المعاصر .بيروت :دار الطليعة.(**1982**).ص 188.

[7]/ شفيق منير .الاسلام في معركة الحضارة .(éd. 2)بيروت ,لبنان :دار الكلمة.(1983) .ص 42.

[8]/ طرابيشي جورج .من النهضة إلى الردة –تمزقات الثقافة العربية .(éd. 1)بيروت :دار الساقي.(2000).ص 10-11.

[9]/ إقبال محمد تجديد التفكير الديني في الإسلام ص 206208.

[10]/ محمد بلبشير .مشر و عية علوم اجتماعية إسلامية عربية :الأسس المنهجية و المتطلبات العلمية .ا لندوة الدو لية :علم الإجتما ع و سؤ ال الأقلمة، .مركو ابن خلدون للعلوم الإجتماعية و الإنسانية.(2019) .

[11]/ جورج طرابيشي المرجع السابق ص 10-11.

[12]/ المرجع نفسه ص 13.

[13]/ التريكي , و عبد الوهاب المسيري الحداثة وما بعد الحداثة .(éd. 3)دمشق –سوريا /بيروت لبنان :دار الفكر /دار الفكر المعاصر.(2013) ص 266-267.

[14]/ سعيد جودت .مفهوم التغيير .(éd. 1)سوريا :دار الفكر .(1995) ص 153.